

نشرة صندوق النقد الدولي

السياسة البيئية

سياسة المالية العامة تعالج الآثار البيئية للطاقة

٣١ يوليو ٢٠١٤



محطة كهرباء تعمل بالفحم بالقرب من كوتبوس، ألمانيا. ومن شأن الانتقال من أسعار الوقود الحالية إلى أسعار ذات كفاءة أن يُحدث خفضاً في الوفيات الناجمة عن (الثلوث. الصورة: Rehle/Reuters/Newscom).

- ينبغي للبلدان مراعاة التكاليف الصحية والبيئية لاستخدام الوقود عند تحديد أسعار الطاقة
- تحديد الرسوم المناسبة على استخدام الطاقة يمكن أن يسمح بتخفيض ضرائب أخرى
- يمكن لوزراء المالية الشروع في الإصلاحات دون الحاجة إلى انتظار تحرك عالمي

ينبغي أن تكون سياسات المالية العامة هي محور التركيز عند تحديد أسعار الطاقة بما يراعي الآثار الصحية والبيئية الضارة المرتبطة باستخدامها، طبقاً لتقرير جديد أصدره صندوق النقد الدولي.

تحدد كثير من البلدان أسعار الطاقة بشكل خاطئ لأن مستويات الأسعار لا تعكس الضرر البيئي، وخاصة تغير المناخ وتلوث الهواء والآثار الجانبية المختلفة لاستخدام السيارات، مثل الحوادث والاختناقات المرورية. وسواء كان الأمر يتعلق بالطاقة أو غيرها من المنتجات، ينبغي أن تتيح الأسعار للمستهلكين تقييماً دقيقاً للتكاليف الفعلية المرتبطة بهذا المنتج.

ويشير تقرير الصندوق إلى أن بلدانا كثيرة تفرط في الاعتماد على ضرائب الدخل العام وجدول الرواتب والاستهلاك لتحقيق أهدافها المالية، كما تعتمد بدرجة أقل مما ينبغي على ضرائب استخدام الطاقة.

مبررات التحول الضريبي

يؤكد التقرير أن إصلاح ضرائب الطاقة ينبغي ألا يركز على تعبئة إيرادات جديدة، بل على إعادة هيكلة النظام الضريبي بحيث يبتعد عن الضرائب التي يرجح أن تكون الأكثر ضرراً على الكفاءة والنمو، مثل ضرائب الدخل، ويتجه نحو ضرائب الطاقة دقيقة التصميم – أي نحو الضرائب الأذكى وليس الأعلى. وطبقاً للتقرير، يتطلب التوصل إلى أسعار الطاقة الصحية التوسع في ضرائب الوقود المطبقة على المركبات، وهي مستقرة بالفعل وتدار بسهولة في كثير من البلدان، لتشمل منتجات الوقود الأحفوري الأخرى، مثل الفحم والغاز الطبيعي، أو انبعاثاتهما، وتحديد معدلات هذه الضرائب بما يتناسب مع الضرر البيئي.

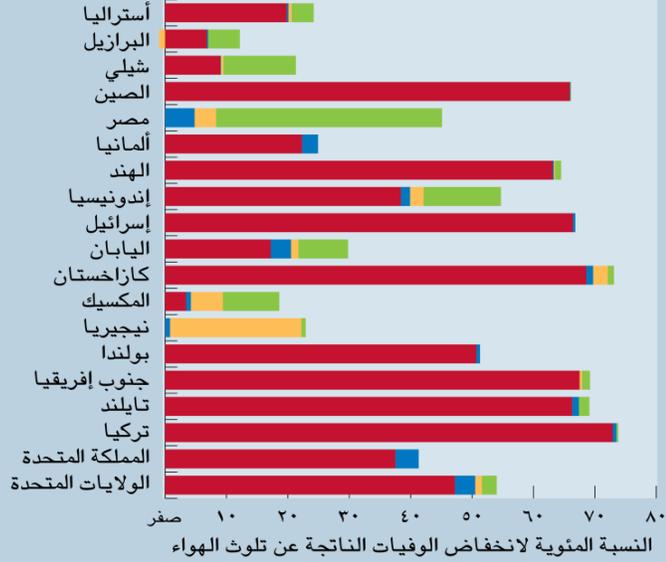
وفي هذا الصدد يقول فيكتور غاسبار، رئيس إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق، إن "إصلاحات ضرائب الوقود يمكن أن تحقق منافع كبيرة على صعيد الصحة والبيئة والمالية العامة. فتقديراتنا تشير إلى أن التحول من أسعار الوقود الحالية إلى أسعار تتميز بالكفاءة، على مستوى العالم، يمكن أن يُحدث انخفاضاً قدره ٦٣% في الوفيات المتعلقة بالتلوث نتيجة احتراق الوقود الأحفوري، وهو انخفاض يأتي معظمه من خفض الوفيات المرتبطة باستخدام الفحم، كما يمكن أن يُحدث

خفضا في قدره ٢٣% في انبعاثات الكربون المتعلقة بالطاقة، ويرفع الإيرادات بما يعادل ٢,٦% من إجمالي الناتج المحلي. (انظر الرسم البياني).

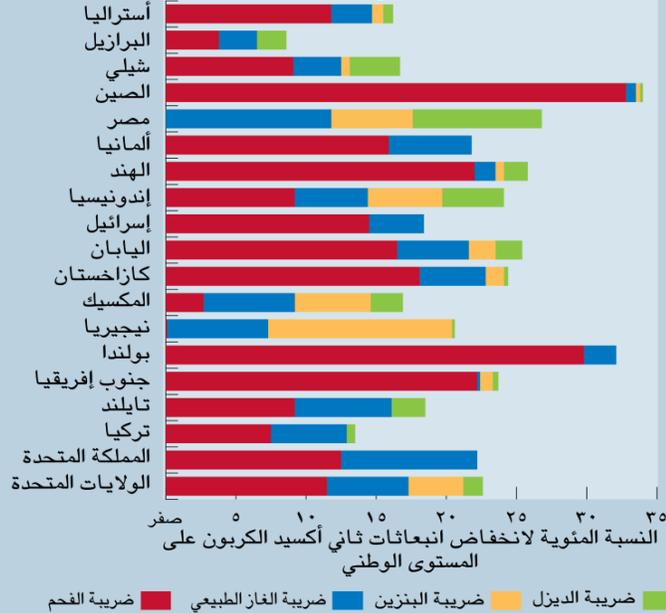
الضرائب التصحيحية يمكن أن تحقق منافع صحية وبيئية

معظم الوفيات المتجنبة حسب الموضح في اللوحة العليا يرجع إلى الضرائب التصحيحية على الفحم. وبالمثل، بالنسبة لكل البلدان عدا خمسة، يرجع إلى الفحم أكثر من نصف المجموع الكلي لانخفاض ثاني أكسيد الكربون الموضح في اللوحة السفلى.

الوفيات المتجنبة المرتبطة بالتلوث



انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ولأدوات المالية العامة، مثل الرسوم البيئية على استخدام الوقود، أثر تحفيزي قوي على السلوك الاقتصادي. وتتميز هذه الأدوات بما يلي:

- هي الأكثر فعالية في الاستفادة من فرص الحد من الآثار الصحية والبيئية الضارة المرتبطة باستخدام الطاقة (التحول إلى أنواع وقود أنظف، واستخدام مركبات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود، والحفاظ على البيئة في استخدام مكيفات الهواء، إلخ) - ما دامت تُوجَّه إلى الأساس الصحيح مباشرة (الانبعاثات وليس استهلاك الكهرباء، على سبيل المثال)؛
- تحقق الحماية البيئية بأقل تكلفة كلية على الاقتصاد - ما دامت إيرادات الضرائب البيئية تستخدم بشكل منتج (لتخفيض عبء الضرائب الأوسع نطاقا في نظام المالية العامة أو تمويل الإنفاق الذي ينطوي على قيمة اجتماعية، على سبيل المثال)؛
- تحقق التوازن الصحيح بين المنافع والتكاليف البيئية - ما دامت معدلات الضريبة متنسقة مع الأضرار البيئية.

تحديد حجم الأضرار

بالرغم من قوة الأسباب الداعية إلى استخدام أدوات المالية العامة من الناحية النظرية، فلم يتسن من قبل وضع النظرية موضع التنفيذ، بمعنى أن المعلومات كانت قليلة عن حجم الأضرار البيئية المتعلقة بالطاقة في معظم البلدان. يقول السيد إيان باري، الخبير الرئيسي في سياسة المالية العامة البيئية بصندوق النقد الدولي والمؤلف الرئيسي للتقرير: "نقدم في دراستنا إرشادا عمليا يوضح للبلدان كيفية تحديد كم الآثار الجانبية الضارة المترتبة على استخدام الطاقة، وما ينطوي عليه ذلك من ضرائب تصحيحية على الفحم والغاز الطبيعي والبنزين وديزل الطرق في عدد يتجاوز ١٥٠ بلداً".

ويضيف: "على سبيل المثال، تقاس الآثار الصحية للهواء الملوث بتقدير عدد المعرضين للتلوث من مصانع الفحم والمركبات وغيرها في البلدان المختلفة، وإقران ذلك بالأدلة التي يقدمها خبراء الصحة عن مدى مساهمة التلوث في زيادة مخاطر أمراض القلب والرئة المختلفة.

وفيد التقرير بأن الرسوم المناسبة على منتجات الوقود الأحفوري هي حاصل ضرب معدلات الانبعاث الصادرة عن احتراق الوقود في الأضرار البيئية لكل وحدة من الانبعاثات. وقد يتطلب الأمر رسوما إضافية لضرائب وقود المركبات بما يعكس تكاليف الاختناقات المرورية والحوادث وتلفيات الطريق، على الأقل مؤقتا، وإن كان يمكن للبلدان أن تتحول على المدى الأطول إلى نظام الضرائب القائم على المسافة المقطوعة، وخاصة لمعالجة الاختناقات على نحو فعال (كأن يتم تطبيق رسوم على الطرق المزدحمة في فترات الذروة، على سبيل المثال).

الاستفادة من استنتاجات التقرير

يمكن أن يعكف وزراء المالية على تحديد أسعار مناسبة للطاقة، نظرا لدورهم في إدارة ضرائب الطاقة، ربما كجزء من

عملية تحول ضريبي على نطاق أوسع. ونظرا لما يمكن أن يتحقق من منافع بيئية ومالية كبيرة، لا ينبغي أن ينتظر الإصلاح التعاون الدولي بشأن سياسة المناخ. ويشير التقرير إلى إمكانية تخفيف الأثر على الأسر المعيشية محدودة الدخل من خلال تدابير موجهة - مثل تقوية شبكات الأمان الاجتماعي - وهي طريقة أكثر فعالية في مساعدة هذه الفئات مقارنة بالإبقاء على أسعار الطاقة المنخفضة، نظرا لأن أصحاب الدخول المرتفعة هم أكبر المستفيدين من أسعار الطاقة المنخفضة.

وبالرغم من وجود بعض المسائل الخلافية التي لا يمكن تجنبها فيما يتصل بقياس الضرر البيئي (كيف، على سبيل المثال، يمكن تحديد سعر للاحتراز العالمي أو قيمة التغيرات في الوفيات بسبب التلوث)، فإن المنهجية وأدوات اللوحات الجدولية المصاحبة لها في التقرير يمكن أن تأخذ وجهات النظر المختلفة في الحسبان وتصبح نقطة بدء مفيدة لحوار بشأن السياسات.

روابط ذات صلة:

[كلمة السيدة لاغارد \(بالإنجليزية\)](#)

[إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي](#)

[دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دروس مستفادة للإصلاح](#)